الفصل الأول

العقلانية الإسلامية عقلانية دفاعية

بعد أن تبيّن لنا مشروعية النظر العقلاني في الإسلام، وتتبعنا مظاهره فيما سلف من الفصول، ظهر لنا أن للعقلانية مكانة هامة في الفكر الإسلامي، وأن مهامها لا تقتصر على ميدان دون آخر، أو مستوى دون آخر مع ملاحظة أن نسبة الحضور أو الغياب تشتد وتضعف من مستوى لآخر؛ فمن حضور كلي إلى غياب نسبي.

وبعدما تقرر لدينا هذا، تراءى لنا أن مكانتها اليوم لا تقل عن مكانتها بالأمس إن لم تكن أشد.. فميادين الحوار اليوم وطرقه قد زادت توسعا وحدة وتعقيدا أكثر من ذي قبل، ناهيك عن صيرورة متطلبات الحياة العصرية وتجددها ببعدهما الحضاري الاجتماعي الثقافي والعلمي.

فبالأمس أدرك أسلافنا مكانة هذه العقلانية ومهامها ووظفوها أحسن توظيف فكان أن أقاموا حضارة لم يسبقهم إليها أحد، ومن بين هذه المهام،مهمة وجدنا علم الكلام، على وجه الخصوص، قد انبرى لها من قبل على أحسن وجه، وهي من أجلّ المهام اليوم: إنها مهمة الدفاع عن هذا الدين الحنيف الحق. فعقلانية علم الكلام إلى جانب كونها تؤسس للدين:«يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل»[1]، أو يقتدر معها: «على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه»[2].

---

(1) الفارابي (أبو نصر)، إحصاء العلوم، ج1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1931، ص71.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 1996، ص29.

لقد وجد الإسلام في البلاد التي فتحها أقواما يدينون بديانات شتى، ففي سوريا ومصر عمت المسيحية واليهودية، وفي العراق وفارس انتشرت فرق المجوسية المتعددة كالزردشتية وفرق الثنوية كالمانوية والمزدكية.. [1] وكان من نتائج هذا الاتصال المستمر أن كان من أصحاب تلك الأديان من تركوا أديانهم ودخلوا في الإسلام لكنهم لم يستطعوا التخلص من عقائدهم القديمة ولا من سلطانها، فنقلوا إلى الإسلام – عن غير قصد – بعض تلك المعتقدات ونشروها بين أهله.

والأخطر من هؤلاء هم أولئك الذين اعتنقوا الإسلام لا عن إيمان واقتناع به وإنما لغايات في نفسوهم – وهذا يصح عن بعض الفرس واليهود خاصة –: فعل بعضهم ذلك طمعا في مال يجنيه أو جاه يناله، وأقدم البعض الآخر عليه بدافع الحقد على المسلمين الذين هزموا دينهم فاظهروا الإسلام وأبطنوا عداوته، وأخذوا يروجون بين أبنائه – مثل ما هو عليه الحال اليوم– من الأفكار والآراء ما لا تقره العقيدة الإسلامية، حبا في تشويه تلك العقيدة ورغبة في إفسادها.

يضاف إلى هذا أن من أرباب الديانات الأخرى يهود ونصارى من أثار بين المسلمين مسائل دينية لم تخطر لسلف الأمة من قبل خاصة وقد وجد بعضهم من ولاة الأمة الأمويين من اسند إليهم مناصب هامة في الدولة فسهل لديهم الاحتكاك واغتنموا الفرص من ذلك ما قام به القديس يحي الدمشقي (81 هـ– 137هـ) ناهيك على أنه كان يعتمد في الدفاع عن عقائده الدينية على الأدلة العقلية، وقد صنّف في ذلك كتاباً وضعه في شكل محاورة بين عربي مسلم ومسيحي ينتصر فيه للمسيحية[2]. ودخل بعدها القوم في مناظرات كلامية

(1) أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، دار الفكر، ط1، بيروت، 1997، ص185 وما بعدها.

(2) أنظر: زهدي جار الله، المعتزلة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974، ص21 وما بعدها./ وكذلك: مقدمة الدكتور نيبرج لكتاب الانتصار لصاحبه الخياط المعتزلي، ص35.

وظهرت للوجود أفكار غربية عن الدين الإسلامي فكان من الضروري أن يقوم رجال تسلّحوا بالعقل يقارعون الحجة بالحجة ويردون كل قول زائف ويثبتون في المقابل ما جاء به الدين الحنيف ويقرّبونه إلى أذهان الأمم الأخرى، هؤلاء الرجال هم المعتزلة والأشاعرة وآخرون من أهل السنة.

اهتمت هذه الفرق إذن بدراسة المسائل «اللاهوتية» التي أثارها أهل الديانات الأخرى أو فرق المجوس المندسة خاصة، ووقفوا على حقيقة خطيرة هي أن تلك المسائل كانت غايتها إفساد العقيدة الإسلامية كما سلف الذكر.

وكان خطر أهل الكتاب يكمن في ضلالهم وكان القرآن الكريم نفسه يوصينا بأن نجادلهم بالحسنى وعدم التعدي عليهم. وقد فعل ذلك من قبل نبينا محمد ﷺ معهم لما أسرع إليه وفد من أهالي نجران إلى المدينة يجادله في حقيقة المسيح وهو في بدء دعوته وقد راعهم أن يدعى يسوع في عقيدة المسلمين بعبد من عبيد الرب.. وناداهم في رفق ألا يغلوا في دينهم وألا يقولوا عن الله غير الحق، وأن لا يعبدوا إلا الله وحده، وأن المسيح وأمه عبدان يأكلان الطعام.. [1] وقد سجل القرآن هذا بأدق وأبسط ما يمكن: ﴿**لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[2] في سورة النساء والمائدة خاصة. وهذا التوحيد الخالص هو الذي حمل لواءه نظار الإسلام وأخذوا يدافعون عنه كما علّمهم ذلك الكتاب بالحكمة والمجادلة الحسنة سلاحهم في ذلك العقل الفطري الذي هو حجة الله على خلقه بعد الرسل خاصة وأن مسيحية أهل ما بين النهرين والشام ومصر غير مسيحية أهل نجران النصيّة فقد وجدوهم مسيحيين متفلسفين متسلحين إلى حد كبير بالمنطق الصوري الموروث عن الحضارة اليونانية. ولما رأى نظار المسيحة اتباعهم

(1) أنظر : النشار (على سامي)، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام، ج1، ص52.

(2) القرآن الكريم، سورة ق، الآية 37.

يعتنقون الإسلام لما فيه من فض للخلاف الشديد الذي كان قائما بين فرقهم الملكانية والنساطرة واليعقوبية حول طبيعة المسيح وحقيقته هبّ هؤلاء النظار يدافعون عن نظرياتهم في طبيعة المسيح، فتصدى لهم نظار الإسلام وبدأ عندها جدال عقلاني محض حول وحدة الله وطبيعته وصفاته. وما لبث أن اشتد هذا الجدال مع يوحنا الدمشقي (ت749) حول هذه الوحدة وطبيعة الكلمة أيام الحكم الأموي كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ثم تتابع النقاش في عهد العباسيين، وقاومت المعتزلة المسيحية مقاومة عقلانية شديدة فكشفت تهافتها وتناقضها وقطعتها مثلما فعلت معها باقي الفرق الإسلامية الأخرى من أهل السنة كالأشاعرة ومن بعدها الظاهرية أو الشيعة. ولنا في الإمام الجويني مثلا (ت 478هـ) الذي ناقش المسيحية مناقشة شديدة وفي أبي بكر الباقلاني (ت403هـ) الذي ترك لنا فصولا في كتابه «التمهيد» يناقش فيها المسيحية مناقشة عقلانية دقيقة يبطل فيها مذاهبهم ويدافع في الوقت ذاته وبالوسيلة ذاتها عن التوحيد[1] وفي ابن حزم الظاهري (ت515هـ) ومن بعدهم في ابن تيمية (ت 728هـ) وفي تلميذه ابن القيم الجوزية (ت 751هـ) أبرز مثال على ذلك وغيرهم كثير إذ الجدال قائم إلى اليوم.

أما اليهود المغضوب عليهم فقد قاوموا الإسلام بشتى المؤثرات والدسائس التي أقاموها ضد محمد ﷺ وفي الأمة الإسلامية من بعده كما لمّحنا إلى ذلك من قبل، ويؤكد القرآن هذا إذ يقول: ﴿**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**﴾[2] ومع هذا فإن خطرهم في أوله مع غدرهم وخيانتهم كان مقتصراً على المسائل الفكرية الدائرة حول التجسيد ومسألة النسخ في دينهم.

---

(1) أنظر الباقلاني، التمهيد، من ص 78 إلى 99.

(2) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 82.

وأخطر من هؤلاء وأشد فساداً هم أولئك الذين يبثون سمومهم في خفاء، ومنهم من يظهر الإسلام ويبطن عداوته وهؤلاء هم من تسلل إلى الإسلام من أهل الفرس أو من اليهود الذين أخذوا يكيدون للإسلام بشتى الوسائل ويسعون جاهدين للقضاء على سلطان العرب السياسي وإفساد دينهم الإسلامي فكان أن أقام اليهود «بدء الفتنة» سياسيا في موضوعات الإمامة ثم أشعلوا أوارها دينيا حول «القدر والجبر» والتجسيم والتشبيه بما أدخلوه من عقائد مختلفة في الإسلام وأحاديث موضوعة دعت نظار المسلمين إلى مناقشتها بالعقل وإبطالها وردها في مقابل الدفاع عن فكرة التوحيد الخالص التي صرخ بها القرآن الكريم في وجه كل مشرك أو كافر.

لقد ذكر لنا الشهرستاني (479 – 548هـ) وغيره أن عبد الله بن سبأ هو أول من دعا إلى فكرة القداسة التي نسبت إلى علي كرم الله وجهه يوم أن قال له: أنت، أنت يعني أنت الإله وكان يهوديا فأسلم، وهو أول من أظهر القول بالنص بإمامة علي رضي الله عنه. ثم إن أفكار الرجعة والبداء والتشبيه هي من آراء شيعة غالية يهودية الأصل[1]. كما أن الأحاديث الموضوعة حول التجسيم والتشبيه كان من فعل اليهود الذين دخلوا الإسلام وهي كلها مستمدة من التوراة التي كانت ملأى بالمتشابهات مثل الصورة والمشافهة والتكلم جهرا والنزول عند طور سينا انتقالاً والاستواء على العرش استقرارا وغيرهما من المتشابهات[2].

وكان أن أدرك المعتزلة قبل غيرهم هذا الخطر الزاحف والمهدد لعرى الإسلام فأعلنوا جهادهم الفكري على هؤلاء الزنادقة من غنوصية ويهود وغيرهم، ولعل

(1) أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، دار الفكر، ط1، بيروت 1997، ص.139-140./ وكذلك: علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام، ج1، ص46-50.
(2) أنظر: المصدر نفسه، ص172./ والمرجع نفسه، ص46-47.

أقوى دليل على ذلك أن جل كتبهم، كما يذهب إلى ذلك العالم المعاصر محمد بن زاهد الكوثري (ت1371هـ)، إنما وضعت للرد على الرافضة والجهمية الجبرية والثنوية وسائر المجوس والدهرية والسمنية دون غيرهم، ومناظراتهم الكثيرة المشهورة إنما كان معظمها مع المخالفين الفرس لا مع سواهم. وأول من فعل ذلك منهم مؤسس الفرقة واصل بن عطاء (81 – 131هـ) إذ روى عمرو الباهلي أنه قرأ الجزء الأول من كتاب الألف مسألة في الرد على المانوية لواصل وكان فيه نيف وثمانون مسألة[1].

وسلك أصحابه وتلامذته من بعده دربه في الرد على المخالفين حيث كان عمرو بن عبيد (88 – 144هـ) يناظر كل من التقى به منهم، فناظر جرير بن حازم الأزدي السمني في البصرة وقطعه. واشترك مع واصل بن عطاء في مناظرة بشار بن برد وصالح بن عبد القدوس وكلاهما من الثنوية المعروفين فقطعهما[2].

وكان أبو الهذيل العلاف (131 – 235هـ) أكثر خلفاء واصل ملاحقة لهؤلاء الزنادقة حيث ذكر بشر بن يحي أن له ستين كتابا في نقض مذاهب المخالفين وإبطال حججهم. وأشهر مناظراته كانت مع صالح بن عبد القدوس الثنوي الزنديق فقطعه وألزمه الحجة مراراً[3]. وجمع بينه وبين شيخ الرافضة هشام ابن الحكم بمكة وحضرهما الناس فظهر من انقطاع شيخ الرافضة وفضيحته وفساد

---

(1) أنظر: ابن المرتضي، المنية والأمل، ص21، نقلاً عن: علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام، ص414.

(2) أنظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج3، ص24. نقلاً عن: زهدي جار الله، المعتزلة، ص39.

(3) أنظر: ابن المرتضي، المنية والأمل، ص25،27. نقلا عن، زهدي جار الله، المعتزلة، ص40.

قوله ما صار به شهرة في أهل الكلام. وهو مجلس محكيّ في أيدي الناس معروف في أهل الكلام[1]. وذكر له ابن خلكان (608 – 681هـ) كتابا سماه: كتاب ميلاس ويذكر ابن خلكان أن ميلاس هذا كان مجوسيا فاسلم وسبب إسلامه أنه جمع بين أبي الهذيل وجماعة من علماء الثنوية فقطعهم أبو الهذيل فاسلم ميلاس عند ذلك[2].

وهذا النظام (ت231هـ) الذي قال فيه الدكتور نيبرج بعد أن بيّن أن المعتزلة كانوا أشد المسلمين دفاعا عن الإسلام في ذلك الزمان وحميّة على مخالفيه: وأنا أميل إلى القول بأنه لم يكن في التاريخ أحد نجح نجاح النظام في إبطال كلام الثنوية وإسقاطهم عن مركزهم وشأنهم في الشرق الأدنى، ليكشف لنا بعدها عن سلاح هذه الفرقة، أي المعتزلة قائلاً إن هذا العمل الدفاعي للمعتزلة لم يصدر عن هوى و لم يقع عبثا بل قامت المعتزلة بأشد ما احتاج إليه الإسلام في ذلك العصر وهو الاستعانة بما استعانت به الأديان المحيطة به كلها من أسلوب متين وطريق فلسفي لإبراز ما كمن في الدين من القوى والفضائل ويعني به مواصفات الدفاع العقلاني. ثم يصرّح أن تلك المناظرات بين المعتزلة والملحدين وأصحاب سائر الأديان ما كانت لتقوم لولا فكرة الدفاع العقلاني هذا وبذلك كانت هي مصدر كلام هذه الفرقة ومأخذ أرائها ومناط دلائلها ولا يفهم شيء من مغزى كلامها إلا عند المراجعة على هذا الأصل، أي الدفاع العقلاني عن دينها الحنيف[3] وهذا الكلام نفسه ينسحب على جل مبادئها الخمسة.

---

(1) أنظر: الخياط، الانتصار، ص137.

(2) أنظر: ابن خلطان، وفيات الأعيان وأبناء الزمان، ج4، دار الثقافة، بيروت، 198، ص266.

(3) أنظر: مقدمة الدكتور نيبرج لكتاب الانتصار للخياط، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الندوة الإسلامية، بيروت، 1988، ص37.

وظهور كتاب «الانتصار» للمعتزلي الخياط جاء ليؤكد كل التأكيد هذا ويكشف لنا من جهة أخرى ومن مصدر غير الخصوم عن دور المعتزلة في الذود عن الدين الحنيف بنظرة متمرسة وذكر لنا العديد من فرسانها وفي مقدمتهم واصل بن عطاء وعمر بن عبيد وأبو الهذيل العلاف والنظام والجاحظ وغيرهم وكذا القاضي عبد الجبار الهمداني في كتابه «تثبيت دلائل النبوة».

لقد جاء عن صاحب هذا الكتاب أي «الانتصار»، أول ما جاء فيه قوله: «...اللهم إنا نستعينك على جهاد الأعداء والرد على السفهاء ونسألك كلمة العدل في الغضب والرضا»[1]. فنوع جهاد الأعداء المقصود هنا هو جهاد العقل بالعقل، غير أنه ليس كل ما صدر عن أي عقل حجة ولذلك أضاف قوله: والرد على السفهاء أي أن من الناس من يبقى سفيها وإن بلغ عتيا، أو قد يتعمد السفه ويقصده لحاجة في نفسه وهذا الذي قصده الخياط وقصد به على وجه الخصوص ابن الروندي (ت298هـ) الملحد، والسفه هو مجانبة العقل الصريح الذي هو عين الحق ومن ثم كان لابد أن يقوم العاقل أبدا بالرد على مزاعم السفهاء أو متعمدي السفه ويدفعهم.

وقد بدأ الخياط، وفق ما يقتضيه العقل، يكشف سفه ابن الرّوندي العام قبل أن ينتقل إلى كشف تفاصيل سفهه فيضع لذلك المقدمات ويرتبها ليخلص بعدها إلى ما يلزم عنها من نتائج وفق ما يقتضيه البناء المنطقي السليم، ولما كان عالم مقال سفه ابن الروندي العام هو الأخلاق، لجأ الخياط إلى مقدمات عقلية أخلاقية. فالذي لا يحترم حكماء القوم وكبراءهم ولا يقدّرهم ولا ينزلهم المنزلة اللائقة بهم بل ويتقوّل عليهم ما ليس فيهم بهتانا وزورا لا يعقل أن لا يفعل ذلك مع من هم دونهم. فابن الروندي الذي تم إبعاده عن مجالس المعتزلة لسفهه حمله

(1) الخياط، الانتصار، ص45.

الغيض على أن يزيد لسفهه سفها آخر ولا عجب في ذلك لأن من أنكر خالقه ووصفه بما لا يوصف به وتطاول على الأنبياء وطعن في آياتهم وبهت السابقين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان لا جرم أن يفعل فعلته هذه وأكثر مع من هم دونهم وهم المعتزلة[1].

وقد ذكر بعض مؤرخي الاعتزال كابن المرتضى والقاضي عبد الجبار أن ابن الروندي هذا قد استدرك وتراجع عن سفهه هذا وتاب قبل موته.

والحقيقة أن كتاب «الانتصار» هو رد على تهافت ابن الروندي الملحد على المعتزلة وبهتانه لهم ومن ورائه دفاع عن التوحيد كما فهمته المعتزلة من نصوص القرآن بالعقل وإبطال ما ذهبت إليه الفرق الهدّامة وعلى رأسها الطوائف التي جمعت بين الرفض والزندقة. والزندقة مذهب الثنوية. وقد ذكر صاحب الفهرست ابن النديم (ت 385هـ) عددا ممن أظهر الإسلام وأبطن الزندقة منهم: أبو شاكر الديصاني الذي يدل مجرد لقبه على أصله وعدّه الخياط من الرافضة، ومنهم أبو عيسى الوراق وتلميذه ابن الروندي وهما من الرافضة[2] كما يذكر الخياط، ومنهم نعمان وابن طالوت وهما من شيوخ ابن الروندي وكان هؤلاء من الزنادقة المتأخرين الذين ظهروا بعد محنة الزنادقة في أول دولة بني عباس ناهيك عن المتقدمين. وكان منهم ابن المقفع (ت 760) الذي كان أصله مجوسيا ثم انتقل إلى الإسلام وانتسب إلى الرافضة[3]، وغيرهم كثير.

---

(1) أنظر: الخياط، الانتصار، ص45-46.

(2) منهم فرق كثيرة يكفر بعضها بعضاً كالشيعة الغلاة أو الغالية الذين قالوا بإلهية علي وطائفة منهم صحبت المعتزلة.. وقالت الرافضة بأسرها إن الأمة بأسرها إلا نفرا اجتمعوا على خلاف رسول الله في الاستخلاف (يقصدون استخلاف علي) ولهذا رفضوا هم الخلافة وقالوا بإمامة علي... أنظر الجاحظ، الانتصار، ص48-49.

(3) أنظر: الخياط، الانتصار، ص142،41، 149، 150، 152. ومقدمة الكتاب ص 35، 36.

وكم من ثانويين ناظرهم أبو الهذيل العلاف في البصرة، ونقل عددا كبيرا منهم إلى الإسلام، منهم مجوسي اسمه ميلاس كما سلف الذكر وكما ورد في كتاب ابن المرتضى في ترجمة أبي الهذيل[1].

وينقل لنا الخياط في كتابه «الانتصار»[2] صفحات عن مدافعة المعتزلة للمانوية والرافضة مدافعة عقلانية من ذلك ما حكاه عن إبراهيم بن سيار النظام وهدمه قول المنانية بقدم الاثنين، فيذكر أن المنانية تزعم أن الصدق والكذب مختلفان متضادان وأن الصدق خير وهو من النور والكذب شر وهو من الظلمة. وعند ذاك سألهم النظام عن المسألة ألزمهم فيها وهدم بها فكرتهم، فقال لهم: حدثونا عن إنسان قال قولا كذب فيه: من الكاذب؟ قالوا: الظلمة، قال: فإن ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب وقال: «قد كذبت وقد أسأت» من القائل: «قد كذبت؟» فاختلطوا عند ذلك و لم يدروا ما يقولون. وعند هذا كشف لهم إبراهيم أن تفكيرهم يتعارض والاستدلال المنطقي السليم إذ ما رتبوه من مقدمات لا يستقيم مع ما لزم عنه من نتائج، فقال لهم: إن زعمتم أن النور هو القائل: «قد كذبت وأسأت» فقد كذب لأنه لم يكن الكذب منه ولا قاله والكذب شر فقد كان من النور شر وهذا ما ليس تقولون به ومنه هدم قولكم. وإن قلتم إن الظلمة قالت: «قد كذبت وأسأت» فقد صدقت والصدق خير فقد كان من الظلمة صدق وكذب وهما عندكم مختلفان فقد كان من الشيء الواحد شيئان مختلفان خير وشر على حكمكم، وهذا أيضا هدم لقولكم بقدم الاثنين. ومن غير شك أن في هدم القول بالاثنين برهانا بالخلف على القول بقدم الواحد الأحد، وما كان ليكون هذا الهدم وهذا الإثبات لولا هذا العقل الصريح الذي منّ الله به على

(1) أنظر: مقدمة د/نيبرج لكتاب الانتصار للخياط، ص36.

(2) أنظر: الخياط، الانتصار، ص64-65.

الإنسان وجعله حجة له أو عليه... فكان حجة للمسلم يدفع بها الظلم ويحق بها الحق، وحجة على الثانوي المعاند الذي لازم الباطل رغم ما تبيّن له بها من الحق: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾[1]، وبهذا الدفع كثيراً ما اندحض الباطل وولى وزهق.

ومن ذلك أيضا ما نقله عن مهاجمة ابن الروندي للجاحظ فيما ذكره هذا الأخير في كتابه «فضيلة المعتزلة» مقابل انتصاره لمذهب الرافضة فيقول ابن الروندي مخاطباً الجاحظ على لسان الخياط[2]: أيهما أشنع: القول بأن الله جسم لا يشبه الأجسام في معانيها ولا في أنفسها غير متناهي القدرة ولا محدود العلم ولا يلحقه نقص ولا يدخله تغيير ولا تستحيل منه الأفعال لا يزال قادرا عليها، أم القول بأن الله شيء ليس بجسم متناهي القدرة والعلم،و أن لما في ملكه وسلطانه آخرا سيفعله فإذا فعله لم يخف عدّوه منه ضرراً. ونيابة عن الجاحظ، لأنه لم يعد على قيد الحياة، يرد الخياط عليه فيقول: «كيف يجوز للرافضة القول بأن الله عز وجل جسم لا يشبه الأجسام في معانيها ولا في أنفسها مع قولها بأنه يتحرك ويسكن ويدنو ويبعد وأنه ذو ثورة وقدر وهيئة... ولعمري في هذا كما هو ظاهر لعين التناقض، وهل يكون الجسم جسماً إلا لأنه ذو صورة وهيئة يتحرك ويسكن ومن كانت هذه صفاته فهل يمتنع عقلاً أن يكون كالأجسام؟ فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً».

وتثبيتاً للوتد أكثر يضيف الخياط مذكّراً الرافضة بقولها، فيقول: «وكيف لا يكون محدود العلم من علمه محدث وهل يكون محدث غير محدود، وكيف لا يدخله تغيير وقد كان غير عالم ثم علم؟ ولو أرادت الرافضة أن تزعم أن ربها

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 251.

(2) انظر: الخياط، الانتصار، ص114-115.

محدث يشبهها في جميع المعاني وفي جميع الوجود هل كانت تعدو ما وصفته به ؟ تعالى الذي ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ عما وصفه به الجاهلون.

لقد دحض بها الخياط ما ذهبت إليه الرافضة وأوقعها في أسفه ما تتنصل منه العقول الساذجة فضلاً عن العقول الراسخة ليقول بعدها ويكشف إلى جانب سفه ابن الروندي كذبه : إن قول صاحب الكتاب (ابن الروندي) : «إن الله شيء ليس بجسم متناهي العلم والقدرة» يريد به أبا الهذيل العلاف، فكذب وباطل، لم يقل أبو الهذيل قط : إن الله متناهي العلم والقدرة، وذلك أن أبا الهذيل كان يقول : إن علم الله هو الله، والله عنده ليس بذي غاية ولا نهاية و«ليس كمثله شيء»، وكانت غايته من هذا أن لا قديم إلا الله وأن القول بأكثر من قديم مناف للتوحيد الخالص.

هذه إذن مجرد نماذج مما ذكر الخياط في كتابه «الانتصار» عن دفاع المعتزلة العقلاني عن التوحيد في مقابل دحض أقوال الزنادقة على اختلاف مسمياتها من ثنوية ورافضة.. وما لم نذكره كثير: «وهل [فيما يزعم الخياط] على الأرض أحد رد على أهل الدهر الزاعمين بأن الجسم لم يزل متحركا وحركاته محدثة سوى المعتزلة كإبراهيم وأبي الهذيل ومعمر والأسواري وأشباههم؟ وهل يعرف أحد صحح التوحيد وثبت القديم جل ذكره واحدا في الحقيقة واحتج لذلك بالحجج الواضحة وألف فيه الكتب ورد فيه على أصناف الملحدين من الدهرية والثنوية سواهم؟»[1].

أما عن الأشاعرة، فقد اخترنا كنموذج –لا على سبيل التفضيل وإنما على سبيل الذكر– أبا حامد الغزالي، وقد اخترنا له من أعماله كتابين «القسطاس المستقيم» و«فضائح الباطنية».

---

(1) الخياط، الانتصار، ص 56.

ففي كتابه «القسطاس المستقيم» يكشف لنا فيه عن عقلانية نضالية دفاعية دقيقة تدافع عن الحق وتبطل مزاعم الباطنية[1] ودعواهم القائلة بأن التعلم الحقيقي لا يحصل إلا من إمام معصوم.

وفي حوار هادئ بينه وبين رجل من أهل التعليم يظهر له بالدليل العقلاني القاطع أن الذي يملك مسببات حصول المعرفة وتقويمها لم ولن يعد في حاجة إلى إمام معصوم، أي إذا تقرر هذا بالدليل، فدعوى ضرورة وجود إمام معصوم– علما أن العصمة في أمر الدين من سمات الأنبياء فقط – دعوى باطلة، وينبغي العزوف عنها والتوبة منها أبداً.

وكانت البداية أن سأل الباطني أبا حامد قائلاً: فبأي ميزان تزن حقيقة المعرفة أبميزان الرأي والقياس وذلك في غاية التعارض والالتباس، ولأجله ثار الخلاف بين الناس، أم بميزان التعليم فيلزمك اتباع الإمام المعصوم المعلّم وما أراك تحرص على طلبه؟[2].

وبعد أن بيّن الغزالي للباطني أن الناس منازل ومن ثمة كانت دعوتهم إلى الحق لا تتم إلا إذا روعي فيها هذه المنازل التي أكدها القرآن بقوله : ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[3].

كان ضرورياً التزام هذه المنازل حتى تؤتي أكلها ولنا أسوة حسنة من القرآن في إبراهيم الخليل عليه السلام حين حاج خصمه «نمرود» فقال : ﴿**رَبِّيَ الَّذِي**

---

(1) أنظر: الغزالي، فظائح الباطنية، ص21 وما بعدها لمعرفة هذه الفرق وسيأتي الحديث عنها. وسموا بالباطنية لحكمهم بأن لكل ظاهر باطناً ولكل تنزيل تأويل.

(2) الغزالي (أبو حامد)، القسطاس المستقيم، ط2، مطبعة التقدم II، مصر، بدون تاريخ، ص 14-15.

(3) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 125.

يُحْيِي وَيُمِيت﴾. فلما رأى أن ذلك لا يناسب «نمرود» وليس حسنا عنده حين قال: ﴿**أَنَا أُحْيِي وَأُمِيت﴾** عدل إبراهيم إلى الأوفق لطبع «نمرود» والأقرب إلى فهمه فقال: ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾** وعند ذلك: ﴿**فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾**[1]. وإذا استوعرت هذه الطريقة التعليمية المشرقة من عالم النبوة -يقول الغزالي- عليك أن تزن معرفتك بالقسطاس المستقيم[2].

وعند هذا الحد أخذ أبو حامد الغزالي يكشف عن القسطاس المستقيم وأن موازينه مستمدة من القرآن الكريم،وبيان صدق موازين القرآن معلوم من نفس القرآن. وحتى يقرب الفهم للباطني أكثر ضرب له في البداية، مثلاً بميزان الذهب... ومن جملة ما سأله أبو حامد قوله: فمن أين تعلم أن الميزان صادق؟ أي متساوي الكفتين، فقال: أعلم ذلك علما ضروريا يحصل لي من مقدمتين: إحداهما تجريبية إذ الثقيل يهوى إلى أسفل، والأثقل أشد هوياً، فهذه مقدمة كلية تجريبية حاصلة عندي ضرورة. والأخرى حسية إذ أني شاهدت الميزان بعينه لم تهو إحدى كفتيه... فهذه مقدمة حسية فلا أشك فيها أيضا، مما يلزم منهما عندي نتيجة ضرورية، وهي العلم باستواء الميزان، وعند ذاك قال له أبو حامد: وهل هذا إلا رأي وقياس؟!

ولعل هذا، كما تلاحظ، استدراج عقلاني من أبي حامد الغزالي وينم عن عقلانية جدالية محكمة غايتها إظهار الحق والدفاع عنه وإبطال ما كان باطلاً، وقد خلص إلى أن الذي يعرف صحة الميزان وكيفية الوزن به لم يعد في حاجة إلى مراجعة واضع الميزان[3].

---

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 258.

(2) أنظر الغزالي، القسطاس المستقيم، ص 18-19.

(3) أنظر :المصدر نفسه، ص 24-25.

وقياساً على هذا الميزان الجسماني في المعنى دون الصورة يعرض أبو حامد أمام الباطني مفهوم ميزان المعرفة بعد أن أخذ عهدا من الباطني أنه إذا كان هذا الميزان ظاهراً كالميزان الجسماني عدل عن مذهبه وأخذ به وعند ذاك قال أبو حامد، وقد توسم فيه شمائل الكياسة : سأكشف لك عن الموازين الخمسة المنزلة في القرآن لتستغني بها عن كل إمام معصوم، وتجاوز حد العميان... وهي في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل، وميزان التلازم، وميزان التعاند، لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الأكبر[1]، الأوسط، والأصغر فيصير الجميع خمسة[2].

والقسم الأكبر هو ميزان الخليل صلوات الله عليه وسلامه الذي استعمله مع «نمرود» فمنه تعلمنا هذا الميزان ولكن بواسطة القرآن. وقد أثنى الله على حجته التي أتاها نبيه بعد حجاجة «نمرود» فقال تعالى : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾[3]. ثم يقول الغزالي: فنظرت في ميزانه كما نظرت أنت في ميزان الذهب... فوجدت في هذه الحجة (الميزان) أصلين تولدت منهما نتيجة ضرورية، والقرآن مبناه على الحذف والإيجار، وكمال الصورة المنطقية تقول:

كل من يقدر على إطلاع الشمس فهو الإله.

والله هو القادر على الإطلاع دونك يا نمرود.

إذن الله هو الإله دونك يا نمرود.

---

(1) الأكبر، يقول أبو حامد، يتسع لأشياء كثيرة لذا سميته الأكبر والأصغر خلافه والأوسط بينهما.

(2) أنظر: المصدر نفسه، ص 26 وما بعدها.

(3) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 83.

فالأصل الأول لا يشك فيه أحد لأن الإله كان عندهم وعند كل أحد هو القادر على كل شيء، وهذا أصل معلوم بالوضع والاتفاق، والأصل الثاني معلوم بالمشاهدة. فعجز «نمرود» وعجز غيره سوى من يحرك الشمس مشاهد بالحس، فنعلم من هذين الأصلين أن «نمرود» غير قادر على تحريك الشمس وأنه ليس باله وإنما الإله هو الله تعالى... وعند ذاك سلم الباطني بصدق المعرفة القياسية الضرورية وخلاصة هذا القياس التجريدية أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف بالضرورة، ومعياره العلوم الأولية الضرورية المستفادة إما من الحس أو التجربة أو ضرورة العقل شرط أن تكون الصفة مساوية للموصوف أو أعم منه أي الحكم على الأعم حكم على الأخص، من ذلك قولك:

المطلع هو الإله ⟵ حكم على الصفة.

وربي هو المطلع

———

إذن ربي هو الإله ⟵ حكم على الموصوف.

والقائل بإبطال هذا قائل بإبطال تعليم الله تعالى أنبياءه وبإبطال ما أثنى الله عليه وهي حجته التي أتاها إبراهيم عليه السلام على قومه، وفي إبطال هذا إبطال للرأي والتعليم معاً[1].

أما الميزان الأوسط فهو أيضا للخليل إبراهيم مأخوذ من القرآن ومفاده أن كل مثلين وصف أحدهما بوصف فسلب ذلك الوصف عن الآخر فهما متباينان، ومثاله قول الخليل: لا أحب الآفلين، وكمال صورة هذا الميزان.

(1) أنظر المصدر نفسه، ص30 وما بعدها.

ليس الإله آفلا.

القمر آفل.

إذن ليس القمر إلها.

وهذا ميزان إذا صدقت عندك منه المقدمات لزمت عنها نتيجة ضرورية، وقد علّم الله نبيه محمد ﷺ هذا الميزان في مواضع كثيرة من القرآن إقتداء بأبيه الخليل صلوات الله عليهما، وقد ذكر أبو حامد أمثلة على ذلك، في كتابه هذا، من القرآن الكريم[1].

وأما عن الميزان الأصغر[2] فهو الآخر -يقول الغزالي- تعلّمناه من القرآن حيث علّمه الله نبيه محمد ﷺ، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدىً لِلنَّاس**﴾[3].

ووجه الوزن أن قولهم بنفي إنزال الوحي على البشر قول باطل وصورته:

موسى عليه السلام أنزل عليه الكتاب.

وموسى بشر.

إذن بعض البشر أنزل عليه الكتاب.

وتبطل بهذا إطلاق الدعوى بأنه ما أنزل كتاب على بشر أصلاً، ومن هذه الصورة في القرآن كثير.

---

(1) أنظر المصدر نفسه، ص 40 وما بعدها.

(2) أنظر المصدر نفسه، ص45 وما بعدها.

(3) القرآن الكريم، سورة الإنعام، الآية (91).

وإن صدفك الشك – يقول أبو حامد للباطني– في بعض أصول هذه الصورة ومقدماتها فاعلم أن المقصود بها محاجة من لم يشك فيها، وأما أنت فالمقصود في حقك أن تتعلّم من هذا الوزن كيفية الوزن في سائر المواضع، وحد هذا الميزان أن كل وصفين اجتمعا على شيء واحد فبعض آحاد الوصفين لا بد وأن يوصف بالآخر بالضرورة ولا يلزم أن يوصف بأنه كله لزوم ضروري بل قد يكون في بعض الأحوال وقد لا يكون... فلا يوثق به مطلقاً.

وبناء على هذا فالميزان الأكبر تستفاد منه المعرفة بالإثبات العام والإثبات الخاص والنفي العام والنفي الخاص، وأما الثاني فيوزن به فقط النفي العام والخاص، والثالث يوزن به الخاص فقط، ولعلك لاحظت أن هذه الموازين القرآنية هي موازين عقلانية مماثلة للأشكال المنطقية الصناعية الثلاثة المعروفة.

وأما ميزان التلازم[1] فهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[2] ومن قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذاً لابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً**»[3] وفي قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ هَؤُلاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا**﴾[4] وتحقيقه مثلاً أن تقول:

لو كان للعالم إلهان لفسد، ومعلوم أنه لم يفسد.

فيلزم عنهما نتيجة ضرورية وهي نفي أحد الإلهين... وهكذا.

والموازين سلاليم العروج إلى السماء ثم إلى خالق السماء، وهذه الأصول (المقدمات) درجات السلاليم... وحد هذا الميزان: أن كل ما هو لازم للشيء فهو

(1) أنظر المصدر نفسه، ص 50 فما بعد.

(2) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 22.

(3) القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 42.

(4) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 99.

تابع له في كل حال وليس غير، ولعلك هنا أيضا لاحظت مماثلة هذا الميزان القرآني لأحد أقيسه المنطق الصناعية وهو القياس الشرطي المتصل.

وأما ميزان التعاند[1] فمنه في القرآن قوله تعالى في تعليم نبيه ﷺ: ﴿**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾[2] فإنه لم يذكر قوله «إنا أو إياكم» في معرض التسوية والتشكيك بل فيه إضمار أصل آخر وهو: لسنا على ضلال في قولنا : إن الله يرزقكم من السماء والأرض، فإنه هو الذي يرزق من السماء والأرض بإنزال الماء ومن الأرض بإنبات النبات فإذا أنتم ضالون بإنكار ذلك، وهذا أيضا ميزان قرآني مماثل لإحدى صور المنطق الصناعي، وصورته الكاملة:

إما أننا على ضلال وإما أنكم على ضلال

لكننا لسنا على ضلال

إذن فأنتم على ضلال.

وهكذا، وبالنظر العقلاني، استطاع الغزالي أن يثبت لهذا الباطني أن موازين معرفة الأصول الاعتقادية، وبالاستناد إلى نماذج من القرآن نفسه، إنما هي موازين عقلانية بحتة تغنينا عن كل إمام معصوم، وأما ما كان ولا بد أن نرجع فيه إلى المعلوم فذاك إنما هو عائد: إما إلى الكتاب وإلى السنة وهما كافيان شافيان فيه، وإما إلى المعلّم مطلقا إذا ما تعلق الأمر بمعرفة هذه الموازين التي تحررنا وتغنينا عن كل إمام يعتقد، عن جهالة، العصمة فيه.

---

(1) أنظر المصدر نفسه، ص 56 فما بعدها.

(2) القرآن الكريم،سورة سبأ، الآية من 24.

ثم يختم الغزالي حواره مع الباطني بالاستنتاج الذي مفاده أن المسلم له في محمد ﷺ وعلماء أمته ما يغنيه عن كل إمام معصوم، والنظر إن كان بابا من أبواب العلم المؤدية إلى معرفة صدق الرسول ﷺ، فإن ثمة طريقا آخر هو أكثر وضوحا ووثوقا وهو طريق العارفين المستمد هو الآخر في نظره من القرآن؛ ليلاحظ في الأخير أن القسطاس المستقيم، مع ما عرفناه من قبل من نظر، ليس هو ما يعرف بالرأي والقياس- ولا شك أنه يقصد هنا الرأي والقياس الكلامي الاعتزالي،- ليقول : أما الرأي والقياس فمثاله قول المعتزلة يجب على الله سبحانه وتعالى رعاية الأصلح لعباده وإذا طلبوا بتحقيقه لم يرجعوا إلى شيء إلا أنه رأي استحسنوه بعقولهم في مقايسة الخالق على الخلق وتشبيه حكمته بحكمتهم، ومستحسنات العقول هي الرأي الذي لا أرى التعويل عليه فإنه ينتج نتائج تشهد موازين القرآن بفسادها كهذه المقالة فإني إذا وزنتها بميزان التلازم قلت: لو كان الأصلح واجبا على الله تعالى لفعله ومعلوم أنه لم يفعله- ويذكرنا بعدها الغزالي بمثال تفاوت مقام الأموات الثلاث في الآخرة: العامل البالغ، وغير البالغ، والمقصر البالغ- فدل على أنه غير واجب فإنه لا يترك الواجب.

ولعل ما يسترعي الانتباه هنا هو أن الغزالي يرى النظر نظرين: نظر مشروع نجد له أصلاً ونموذجاً في القرآن ونظر فاسد مذموم تشهد له موازين القرآن بفساده، وبعبارة أخرى فالأقيسة الصحيحة أي الموازين التي شهد لها القرآن مشروع الأخذ بها وما دونها فهو فاسد يأباه الشرع والفطرة السليمة معاً، ولهذا ختم قوله: فقد علّمتكم كيف يوزن المعقول بالإسناد إلى المنقول ليكون القول منهما أسرع إلى القبول وإياكم أن تجعلوا العقول أصلاً والمنقول تابعاً ورديفاً[1].

(1) أنظر المصدر نفسه، ص 101 وما بعدها.

لقد بيّن الغزالي وبكل وضوح أن موازين العقل الصريح منشأها القرآن وما شهد له القرآن فلا حرج فيه بل هو ضروري الاحتكام إليه لأنه يشهد للحق ويدافع عنه بالحجة الدامغة وما لم يشهد له فهو ذاك الذي اصطلح عليه بالرأي أو القياس المحضور.

وفي كتابه «فضائح الباطنية» يكشف لنا أيضا أبو حامد الغزالي عن عقلانية دفاعية تحق الحق وتكشف عن بدع وضلالات الباطنية واحتيالهم ووجه استدراجهم عوام الخلق وجهالهم إلى أفكارهم الواهية وقد لخصها أبو حامد في قوله: «[هي] ذب عن الحق المبين ونضال، دون حجة الدين، وقطع لدابر الملحدين (...) إذ يقل على بسيط الأرض من يستقل في قواعد العقائد بإقامة الحجة والبرهان بحيث يرقيها من حضيض الظن والحسبان إلى يفاع القطع والاستيقان (...) لما نجم في أصول الديانات من الأهواء..»[1].

وإذا كان أبو حامد يأبى العقلانية السفسطائية المغالطة والمتناقضة، فهو يطالب بعقلانية تحترم: «مطابقة أوضاع الجدال وموافقة حدود المنطق عند النظار»[2].

وبعد أن كشف لنا أبو حامد، في كتابه هذا عن فرق الباطنية وأسمائها وغرضها الأقصى الذي هو السعي إلى إبطال الشرائع، أخذ يكشف لنا عن حيل الباطنية التسع[3] المستخدمة في دعوتهم وكيف أنها تتحسس دوماً فريستها في غير الفطناء من الناس لأن الفطنة بنت العقل، والعقل الصريح سلاح الحق ومبدد

(1) الغزالي (أبو حامد)، فضائح الباطنية، مراجعة محمد علي القطب، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 13.

(2) المصدر نفسه، ص 17.

(3) وهي: الزرق والتفرس، التأنيس، التشكيك، التعليق، الربط، التدليس، التلبيس، الخلع، ثم السلخ وهي مما ترى حيل متدرجة.

الضلال، ولهذا كان من تدليسهم على الأمة أن يبدؤوهم بأن يفسدوا عليهم عقولهم بقولهم: إن منار الجهل تحكيم الناس عقولهم الناقصة وآرائهم المتناقضة، وأعراضهم عن الإتباع والتلقي من أصفياء الله وأئمته والذين هم خلفاء رسوله من بعده وهم المطلعون على معاني القرآن..[1]

وإلى هذا العارض – عارض ضعف العقول– تضاف عوارض أخرى تجعل بعض العقول تنخدع لاستخفافات الباطنية أهمها: من الناس من يضمر العداء للإسلام ليس طلباً للحق بل لحقد في صدره عليه أو جريا وراء الأهواء...

ولعل أهم ما اتفقت كلمتهم عليه هو إبطال الرأي والدعوة إلى التعلم من الإمام المعصوم المزعوم والذي – في نظرهم– لا يخلو عصر منه، وهذا عمدة معتقدهم وما عداه–كما يقول أبو حامد– فهو هذيان ظاهر البطلان وكفر مسترق من الثنوية والمجوس..[2]

وخلاصة منطقهم أو مبدأ مجادلتهم يمكن صياغته في الصورة المنطقية الآتية:

الحق إما أن يعرف بالرأي وإما أن يعرف بالتعلّم من الإمام المعصوم.

لكنه لا يعرف بالرأي لتعارض الآراء وتقابل الأهواء واختلاف ثمرات نظر العقلاء.

إذن، الحق يعرف بالتعلّم من الإمام المعصوم (وهو القائم بالأمر في مصر في زمانهم ذاك).

وهذا استدلال مبني على مقدمات لا هي ضرورية ولا هي عن نظر ولا هي حسية ولا هي شرعية وإنما هي مقدمات وهمية، وما بني على فاسد فهو فاسد.

---

(1) انظر: المصدر نفسه، ص 35 وما بعدها.

(2) أنظر: المصدر نفسه، ص 44 وما بعدها.

وبعد أن حرر أبو حامد أدلتهم: «على أقوى وجه في الإيراد، وربما يعجز معظمهم عن الإتقان في تحقيقه إلى هذا الحد»[1] أخذ في الرد عليها جملة وتفصيلاً وذلك بكشف بطلان المقدمات التي بنوا عليها استدلالهم أو بكشف فساد استعمالها أو تناقض آرائهم.. فردهم إلى بداهة العقل فقطعهم وسفّه عقولهم[2].

ومجمل الرد – دون التعرض إلى تفاصيله لأنه يطول بنا عرضها وليس ذلك غرضنا- على ما تعلق بأدلتهم على إبطال النظر في مقابل إثبات التعلم من الإمام المعصوم، والتي كانت أقرب إلى الاستدلال المنطقي من غيرها، هو أنهم حاولوا- كما بيّن أبو حامد ذلك- إبطال نظر العقل وإثبات وجوب التعلّم من الإمام المعصوم بالعقل نفسه، وفي هذا، من غير شك، دليل على نقض مذهبهم جملة وردّ كاف على إثبات النظر وليس نفيه.

وبعد أن قدّم أبو حامد نقدا دقيقا للمقدمات التي بنت عليها الباطنية مذهبها، ورد بالتفصيل على أدلتهم وإبطالها بالدليل العقلي، تتبع دعواهم في إثبات الإمامة أو فكرة الإمام المعصوم ليبطلها هي الأخرى ويكشف بعدها عن فتوى الشرع في حقهم من التكفير وسفك الدم ورأى أن الحكم فيهم بمثل هذا لا يكون إلى عن بيّنة دقيقة ظاهرة، ثم ينهي كتابه هذا بإقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق طاعته في عصره هو الإمام المستظهر بالله، مع الكشف عن الوظائف الدينية التي بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمام.. إذن فلا عصمة لمخلوق بعد آخر الأنبياء محمد ﷺ والإمامة استحقاق.

وهكذا ثبت بالدليل العقلي أن دعوى الباطنية هي دعوى باطلة لا تقوم على أساس دينياً كان أم عقلياً.

---

(1) المصدر نفسه، ص 77.

(2) أنظر: المصدر نفسه، ص 86 وما بعدها.